الازمة السياسية في ليبيا بعد احداث فبراير 2011م بين التدخل الخارجي والصراع الداخلي

The political crisis in Libya after the events of February 2011, between external intervention and internal conflict

د . عبد السلام حميده علي عطيوه
كلية القانون والعلوم السياسية الزنتان / جامعة الزنتان، ليبيا

ملخص البحث :

إن الازمة السياسية في ليبيا بعد احداث فبراير 2011م، القت بظلالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة، إذ تعتبر الازمة الليبية من الازمات الاكثر تعقيدا في العصر الحديث، حيث تعددت العوامل التي اسهمت في نشأة الازمة واستمرارها وامتدادها، كان التدخل الخارجي على المستويين الدولي والاقليمي من اهم العوامل في نشأة الازمة، فلم يقف التدخل الخارجي عند بداية الثورة في 2011م، وقرارات مجلس الامن التي كان الهدف منها حماية المدنيين، إذ استمرت الدول خاصة الاقليمية في دعم المواقف الداخلية المتصارعة على السلطة لتحقيق اكبر قدر من المصالح وبسط نفوذها داخل ليبيا، اضافة إلى الصراعات الداخلية بين مختلف التيارات السياسية والفكرية والقبلية، ثم مع استمرار الازمة مرت ليبيا بمراحل صعبة وصلت إلى صراعات مسلحة وحروب اهلية داخلية، وتبقى الازمة مستمرة ما دام التدخل الخارجي مستمر والصراع الداخلي على المكاسب الشخصية لم ينتهي بعد.

Abstract :

The political crisis in Libya after the events of February 2011, cast a shadow on the political, economic and social life in general, as the Libyan crisis is considered one of the most complex crises in the modern era, where there were many factors that contributed to the emergence of the crisis, its continuation and extension, external intervention at the international and regional levels was one of the most important factors in the emergence of the crisis, external intervention did not stop at the beginning of the revolution in 2011, and Security Council resolutions Which was aimed at protecting civilians, as countries, especially regional countries, continued to

support internal positions conflicting for power to achieve the greatest amount of interests and extend their influence within the Libya, in addition to internal conflicts between various political, intellectual and tribal currents, then with the continuation of the crisis, Libya went through difficult stages that reached armed conflicts and internal civil wars, and the crisis remains continuous as long as external interference continues and the internal conflict over personal gains is not over yet.

الكلمات المفتاحية : التدخل الدولي والإقليمي، الصراع الداخلي، التحديات الامنية، الصراع الجيو بولتيكي، الاهمية الاستراتيجية.

المقدمة

بعد انتفاضة الشعب الليبي في فبراير 2011م وسقوط نظام العقيد القذافي الذي جاء إلى السلطة بعد الانقلاب في اليوم الاول من شهر سبتمبر 1969 م، فإن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد تأثرت بسقوط النظام الذي افضى إلى فوضى حقيقية في البلاد، وتبعا لذلك فقد اصبحت فرص اختراق الدولة الليبية ومؤسساتها الضعيفة ممكنة جدا لدول ومنظمات دولية واقليمية، وبالرغم من ان الظروف في بداية 2012م قد كانت مهيأة لإقامة نظام ديمقراطي مثالي في المنطقة الاقليمية والعربية، إلا أن التدخلات الخارجية اضافة إلى الصراعات الجهوية وصراع التيارات الفكرية منها الفكرية المتطرفة، قد ادخل البلاد في دوامة الحرب بين مختلف تلك الاطراف وبدعم خارجي لا محدود .

والازمة الليبية اخذت اوجه عديدة منها الوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان له الاثر المباشر على حياة عامة الشعب، ايضا فإن الازمة الليبية ادت إلى بروز تحديات امنية سوف تواجهها مؤسسات الدولة مستقبلا حتى بعد الاستقرار الذي تسعى الحكومات الليبية الى الوصول إليه، ومن خلال هذا البحث الذي يستعرض فيه الباحث اشكالية بروز الازمة الليبية وتحدياتها مستقبلا، وما مدى تأثير التدخلات الخارجية الدولية والاقليمية والصراعات الداخلية على استمرار الازمة الليبية، وكيف استطاعت تلك الاطراف تحديث الازمة مع كل مرحلة من مراحلها ومنع أي حلول ممكنه في الوقت الراهن .

فقد اصبحت الازمة الليبية ظاهرة سياسية دولية في العصر الحديث تستحق الدراسة والبحث على مستوى الجامعات والمراكز الاستراتيجية الدولية والاقليمية، عليه فإن هذا البحث يبدأ من وضع الاشكالية التالية والفرضيات كما سيأتي لاحقا .

اشكالية الدراسة :

تأتي المشكلة البحثية للتعرف على كيف تتأثر الازمة الليبية بالتدخلات الخارجية الدولية والاقليمية. وما هو دور القوى السياسية والاجتماعية الداخلية في حلحلة الازمة. وتساؤلات الاشكالية البحثية كالتالي :

- أن ظاهرة الصراع هي ظاهرة تاريخية قديمة ومستمرة مع استمرار الحياة التي تتطلب موارد طبيعية واولية لتحقيق اكبر قدر من المصلحة التي تسعى كافة الدول إلى تحقيقها، وبما ان ليبيا دولة ذات اهمية استراتيجية وموقع جيو بولتيكي استراتيجي في منطقة شمال افريقيا، إذن ما مدى الاهتمام الدولي بالظروف السياسية والامنية التي تحدث في ليبيا نتيجة الازمة الراهنة في البلاد ؟
- من البديهي ان للصراعات الداخلية نتائج وخيمة على الدولة والمجتمع خاصة على التنمية والتنمية المستدامة والوضع الاقتصادي والسياسي، وما يترتب عنه من التخبط في السياسات العامة والخارجية للدولة والاستقرار السياسي عموما، والوضع الليبي اثر الازمة يبين ذلك فما هي النتائج والنتائج المحتملة مستقبلا ؟

فرضية الدراسة :

أن الازمات التي تمر بها الدول خاصة الازمات الناتجة عن التغيير في انظمة الحكم بعد اسقاطها أما بالانقلابات العسكرية او بالثورات الشعبية على انظمتها السياسية، فإن لها اثارها السلبية المباشرة والغير مباشرة على الاستقرار الامني والسياسي، مما يتيح الفرصة للدول والمنظمات الدولية والاقليمية الى التدخل في شؤون تلك الدول والتحكم في اقتصاداتها وسياساتها السياسية والاجتماعية، والحالة الليبية قد تأثرت إلى حد بعيد بالتدخلات الدولية والاقليمية التي ادت إلى صراع مسلح وانقسام سياسي واجتماعي داخلي، كما ان الصراعات الداخلية بوجهيها القبلي والجهوي ووجهها الاخر الايديولوجي والسياسي هي التي تعطي للتدخل الخارجي الفرصة للولوج في اعماق الدولة الليبية وسياساتها عن طريق التحالف مع دول على المستويين الدولي

والاقليمي، ومنظمات دولية واقليمية في نفس السياق لتحقيق مصالح شخصية وجهوية وفئوية على حساب المصلحة العامة للدولة الليبية والشعب الليبي .

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة قيد البحث إلى قياس العلاقة بين التدخل الخارجي الدولي والاقليمي والصراعات الداخلية وعلاقتها بالأزمة الليبية من خلال الاتي :

1ـ دراسة اسباب الازمة السياسية في ليبيا وإلى أي مدى يدوم استمرارها وقياس نسبة التأثير الدولي والاقليمي على الازمة وامكانية ايجاد حلول لها من عدمها .

2. دراسة التحديات التي تواجه الدولة الليبية في ظل استمرار الصراع والانقسام الداخلي بين مختلف القوى الليبية السياسية والجماعات المسلحة على اختلاف توجهاتها .

3. هل من الممكن ايجاد حلول سياسية ترضي كل الاطراف وتدفع في اتجاه بناء دستور للبلاد يضمن حقوق الجميع في المواطنة والمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة بطريقة ديمقراطية توافقية .

اهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع البحث في اسباب الازمة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية الليبية، واهمية المساهمة في وضع تصور لما تعنيه الازمة الليبية ووصف وتحليل مؤشرات التدخلات الدولية والاقليمية وعلاقتها بالصراع الداخلي بين الاطراف السياسية الليبية .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على :

1. المدخل التاريخي

2. منهج دراسة الحالة للازمة السياسية الليبية .

3. **المنهج الوصفي التحليلي** في وصف وتحليل المتغيرات على الوضع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي في كل مرحلة من مراحل الازمة الليبية منذ 2011م حتى 2024م .

جاءت الدراسة في مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الاول: ابعاد التدخل الدولي والاقليمي في الازمة الليبية .**
- **المبحث الثاني: دور الصراع الداخلي في الازمة الليبية.**

المبحث الاول: ابعاد التدخل الدولي والاقليمي في الازمة الليبية

المطلب الاول : مفهوم الازمة

أن مفهوم الازمة في اللغة يعود إلى عهد الاغريق في القرن الرابع قبل الميلاد، والازمة تعني نقطة التحول الحرجة في حياة المريض، وبنفس المعنى فقد استخدمها الفلاسفة والمفكرين العرب، حيث شاع استخدام هذا المصطلح خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، خاصة في المراجع الطبية للدلالة على ظهور مشكلة اجتماعية خطيره، ايضا للدلالة على حدوث لحظات تحول حاسمة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، كما تم استخدام ذات المصطلح في مختلف فروع العلوم الانسانية الاخرى منها علم الاجتماع وعلم النفس، إذ اصبح يقصد به "مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء"[1].

وفي اللغة العربية تحديدا فإن كلمة الازمة يقصد بها الضيق الشديد او الشدة في العيش او الشدة في الامر، وفي معاجم اللغة العربية يقال "أزمت عليهم السنة، أي : اشتد قحطها، وتأزم أي اصابته الازمة. وفي اللغة الانجليزية (Asthma) ويعني نفس المفهوم الطبي، وبالرغم من استخدام كافة البحوث التي تتعلق بالسلام لكلمة (Crisis) إلا أن المفهوم الطبي هو الغالب من ناحية المضمون لا من ناحية الاسم، وفي تعريف معجم ويبستر Webster للأزمة بأنها : **"نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة"** [2].

اما اصطلاحا فإن لمفهوم الازمة كما ورد في التعريف بأنها : **"خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام"**[3]، أو انها حدث غير متوقع قد يؤدي إلى صعوبة التعامل معه، ومن ثم البحث عن طرق او وسائل لإدارته حتى نتمكن من تحديد أثار الازمة، ومن هنا اصبح مفهوم الازمة من حيث الاصطلاح مفهوم متفق عليه دوليا.

ويمكن تعريف الازمة السياسية على أنها : **"هي كل النزاعات أو الصراعات السياسية التي تنشب بين حكومة دولة ما وحركة سياسية انفصالية، أو معارضة، أو بين جماعات، لأسباب سياسية،**

كالصراع على السلطة وكسب النفوذ، أو على مكانة، أو مقام الهوية، أو غيرها، من الأسباب ذات العلاقة بمسألة توزيع القيم المادية والمعنوية"[4].

المطلب الثاني : التدخل الدولي في ليبيا

أن مفهوم التدخل الدولي في شؤون الدول الأخرى يأتي بأشكال واساليب عديدة منها التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان، ومن اشكال التدخل الذي كان بين الدول: التدخل في شؤون العراق سنة 1991م تحت ذريعة حماية الاكراد، وكان ذلك بموجب قرار مجلس الامن رقم 668 لعام 1991م، ايضا التدخل الدولي الإنساني في الصومال بموجب قرار مجلس الامن رقم 794 لسنة 1993م[5]، والتدخل الانساني الدولي يعني أن الدولة التي استهدفها التدخل الدولي تحت بند من بنود الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن، انها بمعنى واضح قد تعرضت إلى التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية بغرض الزامها بأن تكون تابعة في سياساتها الداخلية والخارجية إلى الدولة أو الدول التي تدخلت في شؤونها[6]، ويعد هذا وفق معايير القانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة انتهاك لسيادة الدول الصغيرة من الدول العظمى التي تمتلك القوة وتفرض هيمنتها ونفوذها.

أما عن التدخل الدولي في ليبيا فقد بدأ مع أولى بدايات الثورة الليبية في 17 فبراير 2011م، إذ خرج الشعب الليبي في كافة المدن الليبية في انتفاضة شعبية ترفع شعارات التغيير، والمطالبة بدستور للبلاد يحدد صلاحيات وحدود العقيد القذافي الذي رفض المطالب واعتبرها غير ممكنة، مما استدعى نظامه وقواته الامنية لاستخدام القوة، الامر الذي اعطى لدول ومنظمات دولية الفرصة بأن تتدخل لأجل تصفية حسابات قديمة مع القذافي ونظامه السياسي والامني.

نظرا لتضارب المصالح الدولية والاقليمية في ليبيا خاصة بعد احداث ثورة 17 فبراير 2011م، فإن توافق مؤقت بين الدول التي لديها مصالحها في ليبيا قد حدث، والذي صدر عنه في مجلس الامن اصدار القرار رقم 1970 لسنة 2011م، والذي بموجبه تشكل تحالف دولي تحت قيادة حلف الناتو ومشاركة الدول الاعضاء في مجلس الامن، ايضا صدر بناء على ذلك القرار رقم 1973 لسنة 2011م، والذي يفرض حضر جوي على ليبيا واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين واستخدام القوة تحت البند السابع[7].

قد اصبح التدخل الدولي في ليبيا حتى بعد اسقاط نظام القذافي في 23/ 10/ 2011م وإعلان التحرير وبداية مرحلة جديده، إلا ان المشهد السياسي الليبي اصبح رهينة للمعادلات الدولية التي

تبحث على توازنها في شمال افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط، حيث ان ليبيا ذات موقع جيو بولتيكي مهم ومساحة كبيرة وعمق وموارد اهمها النفط والغاز، فإن الدول العظمى ذات القوة والنفوذ اصبحت تتدخل عبر وكلاء وممثلين لسياساتها ومصالحها في المنطقة عامة وليبيا خاصة، إذ تمارس الولايات المتحدة الامريكية ضغوطا كبيرة على الاطراف السياسية في ليبيا لأجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتثبيت الواقع الحالي لما هو عليه، والابقاء على حكومتين متنافستين مع تولي كل منهما مسؤولية اجراء الانتخابات في اقليمها الجغرافي، مع شرط عدم التصعيد العسكري الداخلي الذي قد يصل إلى الصدام المسلح، وهذا الذي كان قد عبر عنه السفير الأمريكي ريتشارد نيوزيلاند[8].

اما الموقف الروسي وعلى الرغم من انشغال روسيا بالحرب الدائر رحاها مع اوكرانيا في الوقت الراهن، إلا ان التواجد الروسي على الارض الليبية من خلال قوات الفاغنر الروسية، وهي قوات امنية تابعة لمنظمة شبه عسكرية او كما يصفها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة، او وكالة خاصة للتعاقد العسكري لقوات من المرتزقة[9]، ويقدر عدد قوة الفاغنر المتواجدة في مناطق تابعة لسلطات القيادة العامة بقيادة المشير خليفة حفتر اكثر من 5000 جندي، وبهذا تكون ليبيا قد تحولت إلى ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية، خاصة وأن روسيا اصبحت تعتبر ليبيا منطقة نفوذ روسي قد تستخدمها كورقة ضغط على اوروبا، واتخاذها كنقطة ارتكاز لتعزيز النفوذ الروسي في الساحل الافريقي[10].

اما عن الدور الاوروبي يدخل ضمن نطاق التنافس الامريكي الروسي على ليبيا، إلا ان اهمية ليبيا الاستراتيجية خاصة للدول الاوروبية المطلة على البحر الابيض المتوسط، فإن الهجرة الغير قانونية التي تصل إلى شواطئ ايطاليا وفرنسا عبر ليبيا، تشكل تهديدا على الامن القومي لتلك الدول، ايضا قرب ليبيا من ايطاليا يوفر جزء كبير من حاجة ايطاليا للغاز الطبيعي، أي ان المصالح الاقتصادية والامنية لدول الاتحاد الاوروبي لا يمكن تغافلها، فكلما زادت الفوضى في ليبيا فإن احتمالات زيادة اعداد المهاجرين في تزايد، الامر الذي يرفع نسبة التأهب الامني في دول جنوب الاتحاد الاوروبي إلى درجة عالية، إلا ان ايطاليا تعي جيدا أهمية ليبيا الجيو استراتيجية وأنها تاريخيا منطقة نفوذها، وأن فرنسا تسعى إلى الاستفراد في أن تكون اللاعب الاول على حساب روما، وبناء على ذلك فإن روما استشعرت محاولات باريس لتعظيم نفوذها في ليبيا مند بدء العمليات العسكرية في 2011م، وبعد 2018م تعمل ايطاليا على استعادة دورها في ليبيا من خلال الحراك الدبلوماسي داخل اروقة الاتحاد الاوروبي، ومن الواضح جدا ان ايطاليا تسعى إلى اقناع الاتحاد الاوروبي

وتنتزع الدعم من دول الاتحاد الاوروبي بأن تكون روما هي القاطرة الاوروبية في ليبيا[11]، ولأن روما تاريخيا كانت قد استعمرت ليبيا تعرف أن باريس تسعى إلى مد نفوذها وسيطرتها على الجنوب الليبي، الذي تعتبره باريس بوابتها الاساسية على الساحل الافريقي، وكان تحرك ايطاليا تحت مظلة اللجنة المشتركة الليبية – الايطالية في روما، في سبتمبر 2017م وقد اتفقت اللجنة المشتركة على تنفيذ مشروع ايطالي بتمويل من الاتحاد الاوروبي في مناطق الحدود الجنوبية لليبيا، بناء عليه ترسل ايطاليا بعثة تقوم على تنفيذ قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبية[12].

من خلال ما تقدم فإن حدود التدخل والتنافس الدولي في ليبيا تحركه رغبة الدول في تحقيق مصالحها وضمانها، خاصة المصالح الاقتصادية والجيو استراتيجية، اضافة إلى تصفية حسابات قديمة جديدة بينها بين الدول العظمى، وعلى الرغم من التوافق السياسي والاقتصادي بين دول الاتحاد الاوروبي داخل مربع الاتحاد، إلا أن تضارب المصالح وتقاطعها يبين سلوك اخر مختلف يبين مستوى التنافس، فقد وصل الامر إلى حرب كلامية بين مسؤولي فرنسا وايطاليا، وهذا يبين ان التدخل الفرنسي – الايطالي الذي اصبح واضح المعالم، يزيد من تعمق الازمة السياسية في ليبيا، الامر الذي يضع العملية السياسية في ليبيا امام تحديات حقيقة تغذيها الاطراف الخارجية التي تتصارع على مد نفوذها في ليبيا، وبهذا نصل إلى عامل التدخل الدولي الخارجي في الازمة الليبية، قد اصبح المحرك الاساس لاتجاهات وتوجهات الازمة الليبية واستمرارها بدون أي حلول متوقعه على المدى القريب.

المطلب الثالث : التدخل الاقليمي في الازمة الليبية

أن بدايات الصراع الاقليمي على ليبيا مع بداية الانتفاضة الشعبية في 17 فبراير 2011م، إذ كانت قطر والامارات أول المتنافسين الاقليميين على تحقيق نفوذ في ليبيا، قد سارعت كلاهما في دعم الثوار المنتفضين بالمال والسلاح، اضافة إلى تقديم الزخم الإعلامي للثورة الليبية في 2011على قناتي الجزيرة والعربية، فكان دور قطر دعم المقاتلين الاسلاميين، بينما توجهت الامارات إلى تقديم الدعم للقوى القبلية والشخصيات ذات النفوذ في مناطقها[13]، حتى بعد انتهاء نظام القذافي في 23 / 10 2011م لم ينتهي التدخل القطري الإماراتي في الشأن الليبي واستمر التنافس بينهما، فكانت السياسات العدائية بين قطر والامارات داخل ليبيا، قد وصلت الى شن حملات إعلامية عبر القنوات الاعلامية (الجزيرة والعربية)، اضافة غلى تقديم الدعم المادي واللوجستي للقنوات الليبية المحسوبة على اطراف الصراع الليبي الليبي، مما زاد توسيع دائرة الحرب على الساحتين القتالية والإعلامية، فكانت النتيجة ان تنقسم البلاد إلى اكثر من مجموعة

متصارعة متناحرة، الامر الذي اتاح الفرصة لأطراف اقليمية اخرى بان تكون طرف ولاعب اقليمي ذو تأثير في توجيه الازمة الليبية.

التنافس المصري التركي داخل ليبيا :

بعد 30 يونيو 2013م والذي تعتبره مصر ثورة التصحيح التي اطاحت بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي، المحسوب على جماعة الاخوان المسلمين في مصر، فقد تغيرت المعادلات السياسية في داخل اروقة السياسة الليبية[14]، حيث انقسمت الحكومة إلى حكومتين غربا وشرقا، خاصة ان جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا والتي كان لها ارتباط مباشر بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي، ولان مصر دولة جوار من الواجهة الشرقية لليبيا وتربطها علاقات اجتماعية واسرية واقتصادية مهمة خاصة بالشرق الليبي، الامر الذي اتاح للسياسة الخارجية المصرية تحت قيادة الجيش المصري بأن يكون لها دور مهم واستراتيجي على حساب دور قطر وتركيا، ومن هنا بدأ التنافس المعلن على ليبيا بين مصر وتركيا التي اعادت حساباتها من خلال دعمها السياسي والعسكري لجماعة الاخوان المسلمين في ليبيا، وفي المقابل نجد ان الدعم المصري المعلن لقيادة الجيش الليبي تحت قيادة المشير خليفة حفتر الذي يسيطر على شرق ليبيا، كما ان مصر وفرت الغطاء السياسي للبرلمان الليبي في شرق البلاد في مدينة طبرق، في مقابل الدور المصري كان الدور التركي حاضرا في دعم الحكومة في طرابلس، ايضا عملت تركيا على دعم المؤتمر الوطني العام ليكون طرف المعادلة السياسية الغريبة بين شرق البلاد وغربها، وفي ذلك فإن مصر وتركيا استخدمت الانقسام السياسي في ليبيا في مواجهة سياسية وعسكرية بين البلدين بالوكالة وبدون مواجهة مباشرة[15].

حدث تقارب دبلوماسي تركي مصري كان ذلك جليا في زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في 14 فبراير 2024م، وكان اللقاء قد جمع بين الرئيس التركي اردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، كان الملف الليبي حاضرا في اللقاء حيث قال الرئيس اردوغان: "أكدنا ضرورة تعزيز التشاور حول الملف الليبي بما يساعد على عقد الانتخابات وتوحيد المؤسسة العسكرية، ونقدر اننا نجحنا في تحقيق الاستقرار في ليبيا نموذجا يحتذى به"[16]، وبهذا يكون التنافس التركي المصري على ليبيا هدفه الاساس تحقيق مصالح البلدين، وأن الخلاف بين البلدين المتنافسين محوره ضمان المصالح لكليهما وضمان تقاسم النفوذ لكل منهما، أما المصلحة الوطنية الليبية فلا وجود لها في عدم الاستقرار السياسي والامني واستمرار الفرقة، وعدم وجود قوى وطنية حقيقية

تعمل لمصلحة الوطن وليس لتحقيق مصالح شخصية وجهوية كما هو الحال عليه في اعلى هرم السلطة في ليبيا.

المبحث الثاني: دور الصراع الداخلي في الازمة الليبية.

المطلب الاول : ازمة الشرعية ومفهوم الصراع السياسي

أن الازمة الليبية من اكثر الازمات السياسية تعقيدا حيث تشمل الكثير من الاطراف الدولية والاقليمية والداخلية، اضافة الى ازمة الشرعية في قيادة البلاد على مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية او الحكومة، فمند اعلان نتائج انتخابات البرلمان في 22 / 7 / 2014م، برزت ازمة الاعتراف بالنتائج وتمسك المؤتمر الوطني العام بالحق في الاستمرار كسلطة تشريعية في البلاد، كان ذلك بعد خسارة جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية فلم تتجاوز نسبتها 30٪ من المقاعد داخل قبة البرلمان، بينما تحصل التيار الوطني الليبرالي على الاغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان[17].

في هذه المرحلة برز على الساحة السياسية الليبية مفهوم الصراع السياسي بين مختلف التيارات والتوجهات السياسية، حيث كان ابرز هذه التيارات التيار الاسلامي الذي يمثله جماعة الاخوان المسلمين المنظمة والمنتظمة تحت تنظيم حزب العدالة والبناء[18]، اضافة إلى الجماعة الليبية المقاتلة والتي تصنف بأنها جماعة اسلامية جهادية تنتمي إلى تنظيم القاعدة وتحمل ايديولوجيتها ومعتقداتها[19]، في المقابل فإن التيار الليبرالي المتمثل في حزب تحالف القوى الوطنية تحت قيادة الراحل الدكتور محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي اثناء الثورة في 2011م، يمثل هذا التيار الليبرالي الواجهة الاخرى للصراع السياسي مع التيارات الاسلامية والعقائدية[20].

ماذا يعني مفهوم الصراع السياسي؟

للإجابة على هذا السؤال فإنه لزاما علينا ان نضع تعريف واضح وشامل لمفهوم الصراع السياسي بشكل عام، والتعريف الاكثر وضوحا: "أن الصراع السياسي هو حالة من المنافسة الخاصة، بين البشر على السلطة أو المزايا، حيث يدرك الاطراف وجود اختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة، ويضطر احد الاطراف إلى اتخاذ مواقف، لا تتوافق مع مواقف الاطراف الاخرى، بالنظر إلى الاختلاف في الافكار السياسية، وحجم الصراع مع حجم اهدافه، فإنه كلما كبر الهدف زاد الصراع، وتتحكم القدرات والموارد المتاحة في مدة الصراع"[21].

من خلال التعريف بالمفهوم العام للصراع السياسي فإن الصراع السياسي الداخلي الليبي الليبي لا يبتعد عن التعريف السابق، إذ أن اسباب الصراع في الاساس هو التنافس بين التيارات السياسية المختلفة والتي تحمل افكار وتوجهات وايديولوجيات مختلفة، وعلى الاغلب أن لكل توجه من التوجهات السياسية المتصارعة امتداد خارجي يغذيها بالمعتقدات والتمويل والسلاح ايضا يوفر لها غطاء إعلامي وسياسي، وهذا هو مكمن الخطورة إذ يرتبط الصراع الداخلي بالتدخل الخارجي الذي تناولناه في المبحث الاول، كما ان الطائفية سواء كانت الطائفية الدينية ام السياسية او العرقية والقبلية، فقد ارتبطت بعامل التدخل الخارجي الذي عرف كيف يستغلها ويوظفها لتكون عامل اساس من عوامل الصراع الداخلي، فالحرب والصراع على السلطة وارادة السيطرة على الدول، من البديهي انها هي التي احيت الطائفية والانتماء العرقي والقبلي الذي اصبح يهدد الدولة واستقرارها الداخلي، قد اصبح شعار الانفصال بين الشرق والغرب الليبي احد المطالب لبعض الفئات القبلية التي اصبح لها صوت مسموع بحدة الحفاظ على الهوية العرقية والانتماء، الامر الذي قد يؤدي الى تفتيت وحدة الدولة الوطنية[22].

المطلب الثاني : ازمة المصالحة الوطنية بين الاطراف الداخلية

المصالحة الوطنية بين الاطراف الليبية المتصارعة داخل الساحة السياسية يعتبرها بعض المراقبين من اهم الملفات المعقدة والتي تشكل تحدي كبير امام الحكماء، كما ان اطراف خارجية دولية واقليمية قد استخدمت ملف المصالحة في التأثير على مجريات الاحداث خلال المراحل السابقة من عمر الازمة السياسية الليبية، الامر الذي يضع ملف المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين امام جملة من التحديات الحقيقية التي تحتاج إلى وضعها في موضعها على كافة اطياف الشعب الليبي بجميع مكوناته[23]، ومن اهم واكثر التحديات صعوبة في تحقيق مصالحة شاملة هو **تحدي التدخل الخارجي** خاصة التدخل الإقليمي، كما سبق في المبحث الاول فإن التنافس الإقليمي بين قطر والامارات العربية من جانب له اثر بعيد على الازمة الليبية واستمرارها، ومن الجانب الأخر فإن مصر وتركيا ايضا تتنافسان على النفوذ واحيانا تتقاسمان الادوار بين الشرق الليبي كمنطقة نفوذ مصرية والغرب الليبي منطقة نفوذ تركية، إلا أن القاهرة دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بأهمية الحل السياسي في يناير 2017م، بعد ان استقبلت القاهرة فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي الناتج عن اتفاق الصخيرات، وكان الهدف من ذلك أن مصر ارادت ان تعبر عن دعمها للاتفاق بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام الذي غير مسار المعادلة السياسية، ولأن مصر قد دخلت بالفعل على الساحة الليبية بالمشاركة في عمليات عسكرية وضرب اهداف في

عملية جوبة استهدفت مدينة درنة في الشرق الليبي، وتعتبر مصر الحلف الاول للمشير خليفة حفتر قائد القوات العسكرية المسيطرة على شرق ليبيا[24]، في المقابل فإن الدعم الذي تقدمه انقرة إلى المجموعات المسلحة التي تسيطر على الغرب الليبي، يتنوع بين الدعم العسكري والسياسي إذ ان تركيا توجه سياستها الخارجية إلى دعم المواقف السياسية للثوار في الغرب الليبي، ويتبين ذلك من خلال التصريحات التي صرح بها المركز الإعلامي لقوات ما يعرف ببركان الغضب، حيث أعلن عن اتفاق تعاون ثلاثي لتقديم دعم تركي وقطري لحكومة الوفاق الوطني في بناء الجيش[25]، مما يدل صراحة على الدعم التركي القطري في مقابل الدعم المصري الاماراتي لقوات خليفة حفتر في شرق ليبيا.

توجد مواقف اخرى اقليمية، فموقف الجزائر الذي كان منذ البداية يدعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء في ليبيا، ذلك من خلال تعزيز الحوار الوطني الليبي الليبي، كانت الجزائر تقف على مسافة واحدة من الجميع غربا وشرقا، كما ذهبت الجزائر الى دعم دور الامم المتحدة في غدارة الحوار بين الفرقاء، وعبرت الجزائر في جميع تصريحات مسؤوليها في جميع المستويات عن رفضها للتدخل الخارجي في ليبيا وشؤونها الداخلية[26]، اضافة إلى دور تونس والمغرب في دعم الحوار والمصالحة الوطنية الليبية، فقد اعلنت تونس في 20 سبتمبر 2017م عن دعمها للجهود المبذولة من اجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا، فقد استقبل الرئيس التونسي السابق الباجي القايد السبسي المشير خليفة حفتر، وقد صرح الرئيس التونسي بأن الذي يقع في ليبيا له تأثير مباشر على الوضع في تونس[27]، اما دور المغرب فقد كان البداية في دعم جهود المصالحة الليبية بين الفرقاء، فقد وفرت المغرب جميع الفرص للمفاوضات التي عرفت بمفاوضات الصخيرات نسبة إلى مدينة الصخيرات المغربية، وتعتبر المغرب نموذجا سياسيا وديمقراطيا وتجربة في المصالحة والعدالة الانتقالية على مستوى القارة الافريقية، الامر الذي شجع بعثة الامم المتحدة بان تدعم المفاوضات تحت رعايتها في مدينة الصخيرات وإعلان اتفاق الصخيرات[28].

في ذات السياق فإن التحدي الاهم والاكثر ضرورة هو **تحدي العدالة الانتقالية**، فمن المهم أن تأتي العدالة الانتقالية بعيدا عن الفوضى السياسية والامنية، أي ان ضرورة توفر الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي هو الاستحقاق الاساس لتحقيق مبدأ العدالة الانتقالية الشاملة، خاصة أن ارث العهد الديكتاتوري للنظام السابق من الظلم والاستعباد، يعتبر جزء من المظالم التي يجب ان تشملها العدالة الانتقالية، اضافة إلى المظالم التي حدثت نتيجة الفوضة الامنية خلال فترة السنوات التي اعقبت الثورة في 17 فبراير 2011، ومن النتائج التي يجب ان تعترف بها كافة الاجسام الليبية،

أن المنظومة الثقافية والفكرية الليبية قد فشلت في تبني حقيقي للعدالة الانتقالية كنهج واضح لتخطي الازمة، وضرورة التسامح تحت مظلة القانون اصبحت الخطوة الاهم لبناء الدولة الليبية وتجاوز ازماتها السياسية[29].

المطلب الثالث : الصراع المسلح بين الاطراف الداخلية

في ظل استمرار الفوضى السياسية والامنية الناتجة عن غياب النخب السياسية والقيادات الوطنية، نجد ان تنامي وزيادة الجماعات المسلحة والمجموعات التي تجمع بين قوة السلاح والمصلحة الشخصية ومصلحة الانتماء الضيق، فقد كان سقوط نظام العقيد القذافي في 2011م، قد احدث نقطة تحول في واقع الحياة السياسية والامنية في البلاد، فمند بدايات الثورة الليبية نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وهشاشتها وعدم وجود جيش وطني بالمفهوم العسكري، فقد كان الجيش الليبي موزع على شكل كتائب والوية عسكرية مسلحة ولاءها لقياداتها، فقد كان الولاء للعقيد معمر القذافي ولأبنائه قادة الكتائب الامنية المسلحة، السبب الذي ادى إلى انهيار جميع الكتائب العسكرية لصالح الجماعات الثورية بمختلف توجهاتها وافكارها وعقيدتها السياسية والدينية .

متى بدأ الصراع المسلح بين الاطراف الداخلية؟

الصراع المسلح ليس بالجديد وإنما كانت البداية مع بدايات العمليات العسكرية بين الثوار وقوات النظام في 2011م، ففي 28 يوليو 2011م كان ابرز حدث مقتل القائد العسكري للثوار اللواء عبد الفتاح يونس في ظروف غامضة، وفي تقرير صحفي نشرته BBC العربية بتاريخ 29 يوليو 2011م تحت عنوان : **صراع الولاءات في حادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس**، فكان من ابرز ما جاء في التقرير المشار اليه " قتل اللواء عبد الفتاح يونس قائد قوات المعارضة الليبية وهو في طريقه إلى بنغازي للرد على أسئلة حول عدم تحقيق المعارضة لأي تقدم في الميدان، إلا أن تقارير تقول إنه كان يشتبه في احتفاظه بصلات بالزعيم الليبي معمر القذافي"[30]، فقد كانت تلك الحادثة مؤشرا واضح على بداية الصراع المسلح بين فئات الثوار التي تختلف في توجهاتها وولاءاتها الفكرية، ومند ذلك الحدث فقد عاش المجتمع الليبي حالة من التخبط السياسي، وبروز ايديولوجيات متطرفة اصبحت معلنة، قد جمعت تلك الجماعات بين السياسة واستخدام العنف وقوة السلاح لغرض السيطرة على الحكم، كان ذلك في 2014م، حيث ازدادت حدة الصراع بين التيارات السياسية المتنافسة الإسلامية والليبرالية ورفض الإسلاميين تسليم السلطة، إذ تحولت طرابلس إلى ساحة حرب أهلية لتصفية الحسابات بين

التيارات السياسية، كانت الحرب بين قوات من الزنتان التي كانت تسيطر مطار طرابلس، وقوات تابعة الى مصراته التي اندفعت إلى المطار في عملية عسكرية تحت شعار فجر ليبيا[31].

من البديهي جدا يكون للصراع بين الاطراف الداخلية اسباب على رأسها العقيدة الفكرية والايديولوجية، اضافة الى اسباب قبلية وعرقية وتنافسية على الثروات والنفوذ والسيطرة على الهلال النفطي مصدر التمويل الرئيسي للاقتصاد الليبي، للعودة إلى ما قبل ثورة 17 فبراير 2011م إلى حقبة نظام القذافي، فإن الشعور بالظلم وعدم المساواة في توزيع الثروة بين المدن الكبرى والقرى القريبة من منابع النفط، شكل عامل مغذي للصراع الذي وصل إلى تكوين قوات ومجموعات مسلحة (حرس المنشأت النفطية) تحت قيادة إبراهيم الجضران[32]، التي فرضت سيطرتها على الهلال النفطي وموانى تصدير النفط والغاز ومنعت التصدير، فقد استطاع الجضران بأن يحظى بدعم قبلي برقاوي بعد ان كان يرفع شعار حق برقة في ثروات النفط وضرورة التقسيم بين الغرب والشرق، فقد اصبحت لدى القائد المتمرد الجضران طموحات سياسية حيث اسس في اغسطس 2013م المكتب السياسي لإقليم برقة، وبدأ في مشروع تسمية حكومة تابعة له من اهم اهدافها تنفيذ نظام حكم فيدرالي في ليبيا، الامر الذي استفز المشير خليفة حفتر فقامت قواته بعملية البرق الخاطف في 2016م وقام بطرد الجضران، والقضاء على قواته وفرض سيطرة قوات المشير حفتر على الهلال النفطي[33].

كانت الصراعات المسلحة الداخلية في ليبيا والتي لم نستعرضها بشكل اكثر تفصيلا في البحث تتلخص في أمرين اساسيين هما، **الامر الاول**: أن التدخل الدولي والاقليمي في الشؤون الداخلية لليبيا التي فقدت السيادة الكاملة كدولة موحدة مستقلة، قد عملت الدول خاصة الاقليمية على تغذية النعرات الفكرية المتطرفة واستغلالها في تحريك المجموعات المسلحة إلى ساحات القتال، **الامر الثاني**: الصراع القبلي والعرقي والشعور بالأفضلية العرقية والحق في السيطرة على الحكم والنفوذ والثروات، خاصة بين الشرق والغرب واحيانا في الغرب والجنوب الليبي، وظهور مكونات عرقية اصبحت تتوسع دائرة نفوذها وتواجدها في مدن الجنوب الليبي، واغلبها قادم من دول الجوار لليبيا على الحدود الجنوبية (تشاد والنيجر).

الخاتمة

ان الدراسة سلطت الضوء على الازمة السياسية في ليبيا بعد 2011م، فقد وضعت الدراسة من خلال العنوان الرئيسي اهمية ودور التدخل الخارجي في الشؤون الليبية، وقد بينت الدراسة التدخل

الخارجي بين تدخل دولي وتدخل اقليمي، ايضا اهمية ودور الصراعات الداخلية بين مختلف الكيانات والجماعات السياسية والاجتماعية والفكرية، وكيف تأثرت الجماعات الداخلية بالارتباط بينها وبين الخارج دول ومؤسسات، وكانت اشكالية الدراسة تتمحور حول ظاهرة الازمة السياسية داخل ليبيا، وكيف وجدت ظاهرة الازمة كنتيجة طبيعية لسقوط النظام السياسي الحاكم قبل 2011م، وكيف اصبحت الفوضى تعم البلاد في عدم وجود مؤسسات امنية وعسكرية ولاءها للوطن والدولة الليبية، وعليه فإن الدراسة وضعت عوامل افترضت بأنها الاسباب الرئيسية للازمة، والعوامل توزعت بين التدخل الخارجي الدولي والاقليمي، ايضا الصراعات الداخلية بين المجموعات السياسية والمسلحة بهدف تحقيق مصالح شخصية، ايضا تحقيق اكبر واعلى قدر من النفوذ سواء نفوذ الدول او نفوذ الجماعات والمجموعات المسلحة والسياسية والكيانات الاجتماعية والقبلية، وبهذا تكون الدراسة قد تناولت موضوع الازمة المستمرة وهو موضوع يحتاج الى دراسات معمقة تبحث في اسبابه ومعالجاته، وأن الدراسة افترضت فرضية توصلت من خلالها الى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة :

1- أن اهم أسباب الأزمة السياسية داخل المجتمع الليبي هو: التدخل الخارجي في شؤون الكيانات السياسية الليبية، كذلك فإن تدخل دول عربية وإقليمية بهدف تحقيق مصالحها وبسط نفوذها داخل ليبيا الدولة التي تعيش حالة الفوضى، كان سبب مهم ومؤثر كبير في الازمة الليبية وامتدادها الزمني والسياسي المعقد.

2- عدم اعتراف الاطراف السياسية الليبية كل طرف بالآخر وتشبث كل طرف بأهدافه الخاصة، وعدم الجدية في وضع اسس حقيقية للحوار بينها، فلا يوجد طرف سياسي مستعد لدفع تنازلات من اجل البلاد وسلامتها ووحدتها الوطنية ووحدة التراب.

3- أن العوامل الأيديولوجية والافكار والمعتقدات السياسية والدينية والثقافية التي تتبناها وتحملها المجموعات السياسية المختلفة، قد حولت الصراعات والخلافات السياسية إلى خلافات عسكرية وقتالية وحرب اهلية.

4- تستمر الازمة السياسية الليبية في عدم وجود قاعدة دستورية متفق عليها بين جميع المكونات للشعب الليبي، واستثمار الاجسام السياسية القائمة للازمة من اجل الاستمرار في الحكم.

5- لا توجد رغبة حقيقية للأمم المتحدة والدول التي تتدخل في الشأن السياسي الليبي، وفي كل مرحلة من مراحل المفاوضات توضع عقبات جديدة تمنع التوصل إلى حل جذري للازمة.

توصيات الدراسة :

1- توصي الدراسة بأن وجود حل للازمة السياسية في ليبيا يأتي من الداخل ولن يكون من الخارج، فعلى جميع الاطراف السياسية والاجتماعية تقديم مصلحة الوطن على المصالح الشخصية والقبلية.

2- المصالحة والمسامحة الوطنية ونشر ثقافة الصلح والمصالحة والمسامحة ونبذ العنف بين كافة مكونات الشعب الليبي من اهم اركان بناء الدولة والنهوض بها.

3- بناء دستور يتفق عليه كافة اطياف الشعب ويحترم حقوق الجميع ويساوي كل افراد الشعب فب الحقوق والواجبات.

4- العدالة الانتقالية ضرورة واساس نشر العدالة الاجتماعية مع ضمان حقوق الناس ورد المظالم بجميع الوسائل السلمية.

5- من اهم اركان بناء الدولة الحديثة في ليبيا احترام القانون واحترام مخرجات الاستحقاقات الوطنية كالانتخابات، واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة وعدم استغلال واستثمار الازمات للتمديد والبقاء في السلطة.

6- المسائلة والمحاسبة لجميع من تولى السلطة في ليبيا وضمان حقوق الدولة وحقوق المواطنة وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الرسمية والسلطات العامة في الدولة.

7- التأكيد على اهمية الدور الذي يجب ان تتميز به الجامعات والمراكز البحثية في دعم ونشر ثقافة الوعي بأهمية السلم الاجتماعي بين كافة اطياف وشرائح المجتمع الليبي.

المراجع

1- ولاء البحيري، "إدارة الأزمة"، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم، العدد 38، فبراير 2008.، ص 9.

2- حسن بكر، إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص 96.

3- محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1997)، ص 5.

4- زيدان موسى أبو عجيلة العمراني، الوساطة الأممية بين منطلقات الدبلوماسية الوقائية والأزمات السياسية: – المبعوث الأممي الخاص كنموذج لدراسة حالة الأزمة الليبية خلال الفترة من 2011 – 2018 م، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة 2020 – 2021 م ، ص2.

5- مهدي داوود سليمان، التدخل الدولي الإنساني (دراسة المفاهيم والتطور/ كوسوفو دراسة حالة)، **لبمدلة** الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 21، مايو 2021، ص83 .

6- المرجع السابق ص 85 .

7- احمد الزروق رشيد وعبد الكريم مسعود ادبيش: جامعة بنغازي، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016، مجلة مدارات سياسية، الجزائر، العدد الثالث ديسمبر 2017، ص84 .

8- مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمه – تكريس الانقسام – تأثير الانخراط الإقليمي والدولي على الصراع الدائر في ليبيا (futureuae.com) . (تاريخ الدخول في 1/ 7/ 2024)

9- منظمة روسية شبه عسكرية https://www.bing.com/search?q (تاريخ الدخول في 1/ 7/ 2024)

10- نفس المرجع .. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمه utureuae.com

11- Italian-French-Rivalry-over-Influence-in-Libya.pdf (dohainstitute.org)احمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي – الايطالي على النفوذ في ليبيا . (تاريخ الدخول في 3/ 7/ 2024)

12- " إيطاليا ترشع يف بناء قاعدة عسكرية بالجنوب الليبي باالتفاق مع رئايس الوفاق"، إيوان ليبيا، 16/ 9/ 2017، شوهد يف 25/ 1/ 2018، يف: – بحث(bing.com) (تاريخ الدخول في 5/ 7/ 2024)

13- الحرب في ليبيا: ما هي الاطراف الخارجية التي نندخل فيها وما هي دوافعها؟ الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ BBC News - عربي .

14- ثورة 30 يونيو.. الثورة التي غيرت وجه مصر – أخبار ليبيا 24(akhbarlibya24.net) (تاريخ الدخول في 5/ 7/ 2024)

15- الدور التركي في ليبيا .. الآليات وحدود التأثيرMustapha Salah - Academia.edu | (تاريخ الدخول في 5/ 7/ 2024)

16- لقاء السيسي وأردوغان في القاهرة.. هذا أبرز ما تم الحديث عنه | سكاي نيوز عربية(تاريخ الدخول في 5/ 7/ 2024)(skynewsarabia.com)

17-

https://web.archive.org/web/20150512200511/http://www.turkishweekly.net:80/news/169449/-libya-publishes-parliamentary-election-results.ht (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

18- "العدالة والبناء .."أول حزب للإخوان المسلمين بليبيا – إخوان أونلاين – الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمون(ikhwanonline.com) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

19- الجماعة الليبية المقاتلة – ويكيبيديا(wikipedia.org) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

20- ليبيا: مستقبل الليبرالية و الليبراليون في أفق عقد الملتقى الجامع .. بقلم علي اللافي - Tunisia Euromed(تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

21- e3arabi - إي عربي – ما هو الصراع السياسي؟ (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

22- المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل / محمد عبدالحفيظ الشيخ – JiL.Center (jilrc.com) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

23- يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص178.

24- معركة درنة الليبية: واقع الأرض وحدود الدعم المصري(alaraby.co.uk) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

25- اتفاق على تعاون ثلاثي لتقديم دعم تركي وقطري لحكومة الوفاق الليبية في بناء الجيش - CNN Arabic (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

26- المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل / محمد عبدالحفيظ الشيخ – JiL.Center (jilrc.com) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

27- Page not found - اخبار ليبيا(libyaakhbar.com) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

28- المغرب يتمسك بتقديم المساندة لجهود المصالحة وإعادة بناء الدولة الليبية (hespress.com) (تاريخ الدخول في 6/ 7/ 2024).

29- عبدالحسين شعبان، العدالة الانتقالية : مقاربات عربية للتجربة الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد413،، يوليو2013، ص104.

30- صراع الولاءات في حادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس BBC News - عربي(تاريخ الدخول في 7/ 7/ 2024).

31- الحرب على الحريات في ليبيا(arab-reform.net) Arab Reform Initiative – (تاريخ الدخول في 7/ 7/ 2024).

32- زعيم ميليشيا النفط في ليبيا على قائمة العقوبات الدولية(alarabiya.net) (تاريخ الدخول في 9/ 7/ 2024).

33- المرجع السابق .